ظاهرة الإعراب في النحو العربي وموقف المحدثين منها

د. إيثار شوقي سعدون
الجامعة المستنصرية-كلية التربية الأساسية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:-

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد الأمين ، وعلى آله وصحبه الى يوم الدين .

مما لاشك فيه أن العربية حظيت بعناية وجهد كبيرين ، مبعثه دراسة القرآن الكريم ومحاولة بيان أعجازه ، وطبيعة نظمه وتركيبه ، والوقوف على معانيه وفهمه، لذا صنفت مئات الكتب أسهم فيها علماء اللغة من القدامى والمحدثين عاند بعضها الأيام وطوى بعضها الآخر ، ومن ثم بدأت مرحلة جديدة في دراسة اللغة اقرها المستشرقون، واعتمدوا فيها على دراسة اللغة العربية ضمن مجموعة اللغات السامية والموازنة بينها.

والحق أن دراسة اللغة وفلسفتها ليس من الأمور الهينة ، فكل من امتطى الخمس اللطاف وأراد بيان النظام اللغوي الذي تنتظم فيه العربية، لا بد من أن يواجه جملة من المعوقات والصعوبات التي لا تذلل إلا ببعد النظر وعمق التفكير .

ومن أصعب المعوقات وأكثرها تعقيداً (ظاهرة الأعراب) التي تعد السمة الأبرز في النحو العربي إذ نجم عن صياغة القواعد الثابتة للغة اعتماداً على الاستقراء الناقص والقياس،العناية بالشكل على حساب المعنى ، والخوض في فلسفة اللغة فضلاً عن الخطأ في التسمية والحدود أحياناً . الأمر الذي جعل أبحاث النحو ودراساته تبعد شيئاً فشيئاً عن المسار الذي تخدمه ، بمعنى حدث الفراق بين اللغة والنحو ، فغدت

الدراسات النحوية ولا سيما لدى المتأخرين تدور حول نفسها ، تستقي مادتها من النص لا من اللغة ، ومن الفلسفة العقلية لا من الواقع اللغوي [١] .

ففي العربية حركات الأعراب التي هي في حقيقة أمرها ضرب من الإيجاز ، إذ تدل كل حركة على معنى جديد غير معنى المادة اللغوية للكلمة ، وغير قالبها الصرفي، وهو معناها أو وظيفتها النحوية كالفاعلية أو المفعولية [٢] . ومع هذا قد تتداخل المعاني مع بعضها بسبب اشتراك العلامة النحوية في اكثر من دلالة على ما سنرى .

ذلك كله وغيره جعل النحاة القدامى يتحسسون صعوبة النحو وما يترتب على ظاهرة الإعراب من تأويل وتعليل ، مؤكدين حاجة المبتدئ الى ما يذلل عليه تلك الصعوبة :-

"لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل، واغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر والطرق العربية، والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه ، ويعمل في عقله ، ويحيط به فهمه ، فأمعنت النظر في كتاب أؤلفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين، ليستغني به المتعلم عن التطويل فعملت هذه الأوراق ، ولم أدع فيها أصلاً ولا أداة ولا صحبة ولا دلالة إلا أمليتها فيها، فمن قرأها وحفظها وناظر عليها ، علم أصول النحو كله"[٣].

أما المحدثون فقد وعوا اكثر من سابقيهم المشكلة بفعل تقادم الزمن وتغيير الألسنة، غير أنهم لم يجدوا في الأعم الأعظم من بحوثهم بدائل عن (الإعراب) أو عن العلة والعامل والتقدير ، إلا فيمن رأى ضرورة التيسير على أساس إعادة صياغة القواعد بطرق

---

[١] ينظر في اللغة ودراستها : ٢٠٠ .

[٢] ينظر نحو وعي لغوي : ٧٣ .

[٣] مقدمة في النحو : ٣٣ – ٣٤ .

أكثر سهولة ويسر من دون الخوض في التعليلات أو التقدير ، مع إدراكهم حيوية هذا النحو ومرونته . وإن ظهر بعض المفكرين ممن تأثر بمستشرقين عنصريين نظروا الى اللغات غير الأوربية والعربية منها على أنها متخلفة، أمثال: رينان وسلفستر دي في كتابهما (لغات الجنة) وديفيد جتس في كتابه (دلالات الشكل في اللغة العربية في مرآة اللغات الأوربية)[١]. وجملة ما ذهب إليه هؤلاء مع من تأثر بهم وصف اللغة العربية بالغرابة والتعقيد بفعل أمور غير لغوية كأن تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية .

ومهما يكن من أمر يظل النحو العربي من أنضج النظم النحوية التي استطاعت أن تثبت أمام التحديات، ومع صعوبته يبقى (الإعراب) سمة من السمات التي يمتاز بها. لذا رغبت في كتابة هذا البحث للنظر في أوليات الإعراب والبحث عن جذوره اعتماداً على آراء القدامى ونظرة المحدثين ، لنعرج على مواطن الصعوبة فيه وكيفية تلافيها من خلال عرض بعض دعوات التيسير المهمة .

ظاهرة الإعراب في اللغات السامية :-

تقسم اللغات بشكل عام على قسمين ، **الأول** :- يشيع فيها الإعراب مثل اللغة العربية واللغة الألمانية ، **والثاني** :- لغات تلزم أواخر كلماتها التسكين مثل: الإنكليزية. والقسم الأول من اللغات قد تفقد فيه هذه الظاهرة تدريجياً [٢] .

ويعد الإعراب دليلاً على مواقع الأسماء في الكلام ، فهو أذن وسيلة من وسائل إظهار المعنى وإيضاحه ، وقد يفهم منه أنه مظهر من مظاهر الدقة في البيان ؛ لأن

---

[١] ينظر مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية الحديثة : ٥٣ .

[٢] ينظر دراسات نقدية في النحو العربي : ٤٤ .

تركيب الألفاظ بحد ذاته يكون في أكثر اللغات المعربة دلالة كافية على مضمون الكلام وقصد المتكلم [١] .

لقد احتفظت العربية الفصحى بظاهرة الإعراب ، مع أن الساميات الأخرى عدا الأكدية فقدتها منذ أقدم العصور[٢]. ومما يثبت وجود الإعراب في اللغات السامية[٣]:-

١- في اللغات السامية لا تدغم كلمة في أخرى لتصير الكلمتان كلمة واحدة تدل على معنى مركب من معنى الكلمتين ، وهذا في نظر الباحثين سبب ظهور الإعراب .

٢- تعتمد الساميات القديمة في كتابتها على الحركات والمقاطع مثل اللغة البابلية والآشورية القديمة، وهو في ذلك أي – الإعراب – له الحركات والعلامات نفسها في اللغة العربية، أي : الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر في اللغة الأشورية ، والاسم إذا كان منوناً ألحقت به ميم تقابل نون التنوين في العربية، وهذا ما يعرف بظاهرة (التمويم) .

ويذهب نولدكه الى أن اللغة التي كان يتكلمها أهل مملكة النبط في الأجزاء الشمالية بالقرب من دمشق في معظمها تنتهي بنهايات إعرابية واضحة [٤] . فضلاً عن أن اللغة الأكدية قد عرفت الحركات الثلاثة في البابلية القديمة وهذا ما أكدته النصوص التي ترجع الى عهد حمورابي ، ثم تطورت الحركات الى حركتين هما: الضمة للرفع والفتحة للنصب والجر ، الى أن غدت الكسرة الممالة حركة للنصب والجر في سلم تطور

---

[١] ينظر نحو التيسير : ٢٩ – ٣٠ .

[٢] ينظر اللغات السامية : ١١٨ .

[٣] ينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٢٣ وما بعدها .

[٤] ينظر اللغات السامية : ٥٣ .

اللغة . وللإعراب أثر في العبرية يثبته الباحثون في حالتي المفعول به وضمير التبعية [١] .

وبعد فأننا لا نود أن نثبت قدم الإعراب وأصليته في اللغة العربية، غير أنها ظلت محتفظة به بخالف اللغات الأخرى بفعل متطلبات التطور اللغوي المنطقي إذ إن "سير تطور اللغات غامض في تفاصيله بالنسبة لنا غالباً ، وذلك في المرحلة السابقة للمرحلة التي وصلتنا منها وثائق لغوية ، والاتفاق بين كثير من اللغات السامية في المسائل النحوية المهمة لا يضمن لنا دائماً قدم هذه المسائل ؛ لأنه كثيراً ما يجري في كل لغة منها تغييرات قياسية مستقلة عن الأخرى " [٢] . وليس من المفترض أن يكون هناك تماثل تام بين اللغات السامية فيما يتصل بظاهرة الإعراب ، بل يكفي أن تكون الظاهرة من الخصائص الموغلة في القدم ، وإن فقدت بعض اللغات الإعراب ، ولم يبق منه إلا آثاراً ضئيلة تدل عليه ، فليس ذلك موجبا لفقدانه في العربية ، إذ لكل لغة ظروفها الخاصة ، التي تتحكم ببقاء ظاهرة ما وفناء أخرى [٣] .

لقد استطاعت العربية الحفاظ على الإعراب في لغة التخاطب حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، ثم أخذت اللغة تدريجياً تنماز بمستويين ، مستوى اللغة التلقائية التخاطبية ، ومستوى اللغة الأدبية ، وسبب ذلك انفتاح الحضارة العربية الإسلامية على الحضارات الأخرى ، فأصبح العرب " لا ينطقون حركات الإعراب في آخر الكلمة، وقد حصل بهذا التغيير الصوتي الذي يعني ضياع الميزة الكبرى للغة العربية أن هذه النهايات الإعرابية تسقط بحسب الاستعمال اللغوي الكلاسيكي ، حينما تكون الكلمة واقعة في آخر الجملة في الوقف . وسقوط مثل هذه النهايات كثير جداً في اللهجات العربية الحية ، وهكذا نجد أن المرء كان قد تعود جبراً على الصيغ الخالية من النهايات"[١]، و" قد فقدت علامات

---

[١] ينظر فقه اللغة المقارن : ١١٨ – ١١٩ .

[٢] اللغات السامية : ١١ .

[٣] ينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٢٨ .

[١] اللغات السامية : ٨٠ .

الإعراب في أواخر الكلمات الكثير من أهميتها ، بسبب أن المبتدأ والخبر على الأقل في العادة لهما مكانهما المحدد والمضاف إليه يقع دائماً بعد المضاف"[٢]، أي أن قرينتي الرتبة والتضام مع القرائن الأخرى في الجملة أسهمت على فقد العلامات الإعرابية أهميتها [٣] .

وربما يكون من أسباب فقدان الإعراب في العربية العامية ماذهب أحد الباحثين:- " على إننا لا نذهب في تقويم ظاهرة الإعراب الى حد إنكارها تماماً ، بل نرى أنه لما كان الإعراب اختفى من كل اللغات السامية الأخرى لوجودها في بيئة مفتوحة بينما بقي في العربية بفضل انحصارها داخل حدود الجزيرة بعيداً عن الاختلاط والتطور السريع وعوامل التعرية – إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير – نقول لما كان ذلك هو السبب فإن أول ما يتأثر بالخروج من البيئة القديمة المغلقة هو الظاهرة التي احتفظت بها اللغة بفضل انحصارها في تلك البيئة " [٤] . ويرى مارل كون أن هذه القواعد المتشعبة الدقيقة في الإعراب لم يكن موجوداً في الأصل إلا في اللغة الأدبية، وأما لغة التخاطب فلم تكن معربة على الدوام [٥] .

وسواء فقد الإعراب من لغة التخاطب في حقب لاحقة أم لم يوجد أصلاً فيها، يبقى أجلى ظاهرة في الدرس النحوي العربي وأدق مسألة من مسائله ، وبه يجري الفرق بين الدلالات المختلفة .

الإعراب لفظي أم معنوي :-

اختلف النحاة في ماهية الإعراب ، فذهب بعضهم الى أنه معنوي يرتبط بمعاني الكلام[٦]، وذهب آخرون الى أنه لفظي يقصد به تحريك آواخر الكلم للتخلص من الساكن ، مراعاة لانسجام الأصوات ، ليتمكن المتكلم من النطق بلا مشقة[٧]. يقول ابن يعيش:- " وأعلم أنهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو ؟ فذهب جماعة من المحققين الى أنه معنى ، قالوا : وذلك اختلاف آواخر الكلم لاختلاف العوامل في أولها ... والاختلاف معنى لا

---

[٢] م. ن : ٨٣ .

[٣] ينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٣٢ .

[٤] مستويات العربية المعاصرة في مصر : ٢٥ .

[٥] ينظر فقه اللغة المقارن : ١٢٣ .

[٦] ينظر دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء : ٤٨ .

[٧] ينظر نحو التيسير : ٣٣ .

محالة ، وذهب قوم من المتأخرين الى انه نفس الحركات وهو رأي ابن درستويه ، فالإعراب عندهم لفظ لا معنى فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه " [١] . وينسب الى قطرب بأنه من أصحاب القول بأن الإعراب لفظي وبذلك خالف ظاهر كلام سيبويه الذي ذهب فيه الى أن الإعراب معنوي [٢] .

وعليه، نحن أمام اتجاهين[٣]:-

الأول:- يرى الإعراب على أنه التعليق والعلامة الإعرابية في الوقت ذاته ، وعليه فهو معنوي ويتحكم بالدلالات داخل الجملة .

الثاني:- يرى أن الإعراب هو العلامة الإعرابية فقط ، وهو لفظي . والأخذ به يعفينا من تكلف الإعراب في الأسماء المقصورة والجمل ذات المحل الإعرابي ، إذ لا تظهر عليها العلامات الإعرابية مطلقاً ، وكذا الأسماء المفتوحة التي تظهر عليها الفتحة فقط . وما دام الإعراب هو العلامة نفسها وهي لا تظهر في هذه الأنواع فهي أذن خالية من الإعراب ، وإن اسقط العامل الذي يعمل فيها محلاً أو تقديرا ، غدت خالية من الإعراب الظاهر والمقدر أو المحلي ، وعند تحديد وظائفها التركيبية لا بد من اللجوء الى وسائل أخرى كالقرينة أو عن طريق فهم التعليق في الجملة .

وفي هذا الموضع لا بد من أن نفرق بين الإعراب والموقع الإعرابي . أما الإعراب – اصطلاحاً – : فهو تغيير آواخر الكلمات بتغيير التراكيب ويناقضه البناء، والإعراب والبناء صفتان ذاتيتان في الألفاظ بصرف النظر عن وظيفته في الجملة [١] . وقد يتسع المفهوم ليراد به تحليل النصوص اللغوية الى مكوناتها الرئيسة من أصوات وصرف ونحو واشتقاق ودلالة [٢] .

---

[١] شرح المفصل : ١ / ٧٢ .

[٢] ينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٦١ .

[٣] ينظر م. ن : ١٦٢ .

[١] ينظر دراسات نقدية في النحو العربي : ٤٤ .

[٢] ينظر المسائل الصوتية والصرفية والنحوية اللغوي لدى ابن خالويه : ١١٨ .

وأما الموقع الإعرابي : فهو أمر متغير في اللفظة من تركيب الى آخر بصرف النظر عن كونها مبنية أم غير مبنية [٣] . وبكلام آخر وجود كلمتين بينهما علاقة خاصة مثل علاقة الفاعل والفعل وحرف الجر والاسم المجرور والموقع الإعرابي قد يكون بالأصالة كالإسناد ، وقد يكون بالاستعارة كحال الأسماء المجرورة بحروف جر زائدة .

أصل الإعراب اللفظي الحركة أم الحرف :-

علامات الإعراب دوال على معانيه ، والمعروف أن تلك العلامات في العربية حركات : الضمة ، والفتحة ، والكسرة . وحروف: كالألف، والواو، والياء، وثبوت نون. ولا نستطيع أن نحدد على وجه الدقة أنهما أسبق في الظهور فما وجد من نقوش لا تنهض دليلاً على وجود الإعراب بالحركات في العربية القديمة، والإعراب بالحروف قليل جداً ، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الكتابة لم تكن منتشرة في بلاد العرب، فضلاً عما وجد مكتوباً لم يكن نصوصاً كاملة بل مقطوعات مجتزأة ، ومكتوبة بقلم نبطي أو وسط بين النبطي والكوفي العربي[٤].

وقد افترض أن الإعراب بالحركة أسبق من الإعراب بالحرف بالاعتماد على بعض الشواهد التي أعربت فيها الملحقات بالجموع بالحركات مثل : سنين وبابه، والألفاظ التي أعربت بالحروف لا يمكن أن توجد في اللغة في حالاتها البدائية الأولى

[٣] ينظر دراسات نقدية في النحو العربي : ٤٥ .

[٤] ينظر العلامة الإعرابية في الجمل بين القديم والحديث : ١٢٩ .

بناء على القاعدة المنطقية التي تنص أن البسيط يسبق المركب [١] . وحدد الباحثون جملة من المفاهيم التي تؤيد صحة فرضيتهم [٢] :-

١- الحركات أصل في الإعراب لخفتها .

٢- هي أصل في الإعراب لأنها أقل من الحروف .

٣- الإعراب بالحركات أصل ، إذ لا يعدل عنها إلا تبعذرها ، ويراد تبعذرها تعذر ورودها مطردة فيما استعملت العرب غيرها فيه .

لقد واجه الإعراب بالحركات لدى النحويين مشاكل عدة منها :-

١- موضع الحركة من الحرف هل هي قبله أم بعده أم وقد عالج ابن جني هذه المشكلة وعرض لآراء النحاة فيها وعلى نحو تفصيلي في خصائصه .

٢- لم يعط النحاة للحركة استقلالها ، إذ نظروا الى الحركات الطويلة على أنها حروف مد ولين ، ونظروا الى الحركات القصيرة على أنها ابعاض حروف المد واللين ، وهذا يشعر أن الحركة غير مستقلة عن الحرف وهي عرض فيه ؛ وإن كانت هذه النظرية ، صحيحة من الناحية الصوتية [٣] .

٣- إن فكرة الأصول التي تقوم على أن الألفاظ تتألف من الصوامت فقط ، جعلهم يظنون أن الصائت أو الحركة شيء ثانوي في اللفظة ، وحقيقة الأمر أن كلا النوعين له أهميته في المقطع الصوتي .

---

[١] ينظر اللغة والنحو دراسات تحليلية تاريخية مقارنة : ٧١ .

[٢] ينظر العلامة الإعرابية في الجمل بين القديم والحديث : ١٥٣ .

[٣] ينظر م. ن : ١٣٨ .

٤- نظر النحاة القدامى الى الحركات على أنها أضعف من الحروف ، بينما علم الأصوات الحديث يرى أن الصوائت فيها قوة أسماع عالية [١] .

وتختلف دلالة الحركات على المعاني الإعرابية بين القدامى والمحدثين ، وبدأ هذا الجدل بين تلاميذ سيبويه مع إشارة الخليل إليه قبلاً .

والتفريق في الدلالة بين علامات الإعراب والبناء حاسماً عند سيبويه مع خلط واضح أحياناً مثل: " وأثبتوا ياء الإضافة ونصبوها " [٢] ، ومثل هذا الخلط نجده عند المبرد أيضاً [٣] . أما الكوفيون فإنهم خالفوا البصريين في ذلك إذ : " وسموا الضمة اللازمة رفعاً والفتحة والكسرة نصباً وجراً"[٤] . ويراد بالضمة اللازمة تلك التي في أخر الاسم المبني مثل : حيث ، منذ ، فلم تكن بهم حاجة الى التفريق بين مدلولي الحركة الواحدة ، ولذا كثر في كتبهم استعمال علامات الإعراب في الدلالة على حركات البناء. والبصريون في ذلك أحق وأصوب ، إذ مالوا الى الإيجاز في المصطلح [٥].

لقد ذهب بعض المحدثين الى أن ليس للحركة أي دلالة على المعنى الإعرابي، ويقول في ذلك إبراهيم أنيس :- " أنه ليس للحركات الإعرابية مدلول، وأن الحركات لم تكن تحدد المعاني في أذهان العرب الأقدمين وهي لا تعدو أن تكون حركات يحتاج

---

[١] ينظر الأصوات اللغوية : ٢٧ .

[٢] الكتاب : ١ / ٣٠٣ .

[٣] ينظر المقتضب : ٤ / ٤ .

[٤] ينظر شرح المفصل : ١ / ٧٢ .

[٥] ينظر العلامة الإعرابية في الجمل بين القديم والحديث : ١٤٧ .

إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات ببعضها " [١] ، ويقول في موضوع أخر:- "إن النحاة قد ابتكروا بعض ظواهر الإعراب وقاسوا بعض الأصول رغبة منهم في الوصول الى قواعدة مطردة منسجمة " [٢] ، ويقول :- " لعلهم تأثروا بما رأوه حولهم من لغات كاليونانية ففيها يفرق بين حالات الأسماء التي تسمى Cases ويرمز لها في نهاية الأسماء برموز معينة " [٣] .

وللرد على هذا نقول : أما أن العرب لا تحتاج الى الحركات إلا لوصل الكلام فهو مرفوض ومردود بأمثلة وشواهد عدة نذكر منها على سبيل المثال قوله تعالى:- "إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ " [٤] ، إذ ورد لفظ (العلماء) مرفوعاً في القراءة المتواترة ، ولذلك حكم بشذوذ القراءة التي قرئ فيها بالنصب على المفعولية ؛ لأن المراد حصر الخوف من الله بالعلماء ، لا خوف الله من العلماء كما توحي القراءة الشاذة ، والتفرقة بين المعنيين إنما حصلت بسبب العلامة الأعرابية [٥] .

وأما تأثر العرب بما رأوه في اللغات الأخرى غير صحيح أيضاً من عدة وجوه[٦]:-

الوجهة اللسانية : قسم العرب الكلام على: اسم، وفعل وحرف. أما تقسيم ارسطو فقد اختلف عن ذلك تماماً فأقسام الكلام عنده: الحرف ، والمجموع، والرباط، والفاصلة، والاسم ، والكلمة ، والرقعة ، والقول. والفرق واضح بين القسمين، وحتى ما يظن أن فيه تشابهاً في المصطلح فقد اختلف في المضمون. فالحرف مثلاً يراد به عند ارسطو حروف الهجاء أما عند سيبويه فهو لفظ ليس له معنى إلا إذا ائتلف مع غيره . والاسم عند سيبويه يقابله الاسم عند ارسطوغير أن هناك فارقاً بين الاثنين ، فالاسم العربي لفظ يقع على شيء ، والاسم اليوناني لفظ له معنى يدل على شيء . والفعل في النظام النحوي العربي حدث فيه

---

[١] من أسرار اللغة : ١٥٨ .

[٢] م. ن : ١٣٩ .

[٣] م. ن : ١٧١ .

[٤] سورة فاطر : ٢٨ .

[٥] ينظر أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية : ٣٩ .

[٦] ينظر نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه : ٦٥ – ٧٠ .

دليل على ما مضى وما لم يمض ، وفي النحو اليوناني لفظ له معنى يدل على زمان .

الوجهةاللغوية : يقابل مصطلح الأعراب في النحو العربي مصطلح التهلين اليوناني، أي الكلام على النحو الصحيح على وجه الصناعة لا على وجه العامة باستعمال الروابط والكلمات الخاصة والكلمات الملتبسة وتمييز الأعداد .

الوجهة التاريخية : إن العرب من غير الممكن أن تتطلع على النحو اليوناني أبان سيبويه إلا عن طريق النحو السرياني ، وأدرك الفلاسفة أنه من المستحيل أن يكون النحاة العرب قد تأثروا بالمنطق اليوناني من خلالهم ؛ لأن النظام العربي لا يتصل بالمنطق البتة ، إلا في حقب متأخرة .

الوجهة المنهجية : لقد استعمل سيبويه في كتابه لغة غنية جداً مستعيناً بلغته الشخصية عدا لغة الشواهد القرآنية والشعرية ، ويبلغ عدد المصطلحات التي وردت في الكتاب ١٨٢٠ مصطلحاً خاصاً ، و٢٢٠ مصطلحاً استعملها بمعناها اللغوي العام . ويمكن إجمال المفردات المستعملة بما يأتي:-

١- مفردات تتصل بالمفاهيم النحوية العامة .
٢- مفردات تتصل بتركيب الجمل .
٣- مفردات تتصل بالتعريف .
٤- مفردات تتصل بالأبواب الصرفية .
٥- مفردات تتصل بالمنهج .

بعد ذلك نقول : إن النظام النحوي العربي أصيل نشأة ومنهجاً ومحتوى ، وهو أبعد ما يكون عن التأثير الأجنبي . إذ استحدث لغاية إسلامية محضة واعتمد فيه على منهج عربي تكاملي تضافرت فيه عوامل مختلفة .

وعوداً على بدء ، فإن مقولة أصلية بعض العلامات وفرعية بعضها الأخر تفيد أن الإعراب بالحركة أصل وما عداه فرع ونائب عنه " ولنا في صنيع النحاة وفي اصطلاحهم تأييد لما ذهبنا إليه ، فقد قالوا أن هذه الحروف في تلك الأنواع التي تعرب بها ليست إلا نيابة عن حركات الإعراب " [١] .

[١] اللغة والنحو دراسات تحليلية تاريخية مقارنة : ٨٤ .

العامل:-

من العناصر التي ارتبطت بالإعراب ارتباطاً وثيقاً (العامل)، الذي ينظر إليه على أنه وليد التأثر بالمنهج الفلسفي بعد أن بدأ يطبق قوانينه في النحو العربي . ويستند الى أن لكل شيء علة ، وربما تكون غير ظاهرة ، فيحتاج الى البحث عنها ، لبيان أثرها في تغيير الحركات الإعرابية [١] . وبشكل عام وجد النحاة أن أي تركيب لغوي يتألف من عاملين أو عنصرين [٢] :-

أولهما:- العامل : وهو معنى يقوم في نفس المتكلم حين ينشئ الكلام فيحكم على اللفظ بأن يؤدي المعنى . وهما أما أن يكون معنوياً ينفذ الى اللفظ من غير واسطة نحو: الرافع في الابتداء وأما أن يكون لفظياً مثل الناصب للفعل أوالجازم .

ثانيهما :- الأثر الذي ينتج عن المؤثر ، وهو أحوال اصطلحوا عليها وسموها بأسمائها، ولكل حال منها علامة ظاهرة أو مقدرة تدل عليها وتحدد معناها وموقعها من التركيب.

فالعامل أذن هو ذلك التغيير الذي يطرأ على آواخر الألفاظ بفعل تغيير المؤثر فيها ، يقول سيبويه :- " وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من ضروب اللفظ " [٣] فلكل عامل من العوامل نوع من الألفاظ أي : حركة من حركات الإعراب ، وقد روعي هذا المعنى مراعاة شديدة عند تعريفهم الإعراب، فلا يمكن تفريق أحدهما عن الأخر ، إذ يقتضي العامل أثراً وهو الإعراب ، والإعراب يتطلب مؤثراً هو العامل ، ولذا يقول المستشرق فايس : إن الإعراب والعامل هما

---

[١] ينظر آراء في العربية : ٨٥ .

[٢] ينظر نحو التيسير : ٣١ .

[٣] الكتاب : ١ / ٣ .

المحوران اللذان تدور حولهما نظرية النحو العربي [١].

وفي العامل رأيان [٢] :-

الأول : أن أجزاء الكلام يعمل بعضها في بعض ، ويؤثر أحدها في الأخر .

الثاني : أن أحوال الإعراب وما يطرأ على الكلم من تغيير في آواخرها إنما هو من عمل المتكلم ، هو الذي يحدثه ، وهو الذي ينشيء المعنى ، وعليه أن يتبع سبيله – أي المعنى – في كل جزء من أجزاء التركيب ، فتظهر آثار ذلك في آواخر الكلم .

وفي ذلك يذهب أبن جني الى :- " أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها ، لكنه نسب أحداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المعلم فقيل : العامل في الفاعل هو الفعل ؛ لأنه صار أحد جزئي الكلام " [٣] . والمتتبع لأثر العامل في النحو يجد انه أصاب مشاكل عدة يمكن أجمالها بـ [٤] :

١- توسيع شقة الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وبين أفراد المذهب الواحد ، وعلى الرغم من اتفاق النحاة على أهمية العامل وأثره في الإعراب فإنهم يختلفون حول بعض أنواعه خلافاً لا فائدة من ورائه سوى إغراق المسائل النحوية بالتعليل والملح المنطقية ، نحو : الرافع للمبتدأ والخبر والرافع للفاعل .

٢- شغل النحاة عن دراسة الجملة دراسة أسلوبية ، لذا بنيت كتبهم في الغالب على أساس تقسيم الكتاب على: مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات، وهو تقسيم يراعى فيه البحث عن العوامل .

٣- اخضع النحاة قواعد ترتيب أجزاء الجملة للعامل ، وتناولوها في مجال تقدم المعمولات على عواملها أو عدم جواز ذلك ، ولما كانت لديهم بعض الأدوات التي تمنح عمل ما قبلها فيما بعدها وكانت لديهم عوامل ضعيفة وعوامل قوية تستطيع العمل إذ

---

[١] ينظر العلامة الإعرابية في الجمل بين القديم والحديث : ١٥٩ .

[٢] ينظر نحو التيسير : ٣٩ .

[٣] الخصائص : ١ / ١٠٩ – ١١٠ .

[٤] ينظر العلامة الإعرابية في الجمل بين القديم والحديث : ١٧٧ وما بعدها .

توزعت ظاهرة (الرتبة) بين الأبواب المختلفة بحسب العوامل ، وقد يجنحون في ذلك كله الى افتراض الأساليب ، وغير مهم إن كان ذلك يتحقق في الواقع أولاً .

٤- اضطر النحاة في سبيل الإقناع بالعوامل ومدى تأثيرها الى إقحام ما ليس لغوياً على مسائل لغوية ، من أجل التوضيح والشرح .

٥- من آثار العامل القول بالحذف والإضمار وتأويل النصوص وتغير الرواية حتى يستقيم عمل العامل ويطرد .

٦- تعد نظرية العامل مسؤولة عن الإعراب التقديري والمحلي ، ما دام المؤثر موجود وجب البحث عن المتأثر ، ولا بد من اعتبار محل التأثير ، وتقدير علامة هذا التأثير إذا لم يمكن ظهورها .

دعوات التيسير وظاهرة الإعراب :-

إن ظاهرة الإعراب وما ترتب عليها من عوامل وتعليل وقياس وغير ذلك، جعل النحاة قديماً يتحسسوا حاجة المتعلم الى التيسير ، فاعتماد الكوفيين في القياس على الشاذ، واتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر لدى البصريين[١]، جعل العناية تتحول من اللغة الى العناية بالنحو [٢] ، الأمر الذي أسهم في ظهور دعوات لتيسير سبل النحو وتمهيد الشائك منه ، وأول تلك الدعوات وأكثرها ذيوعاً دعوة ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة) وهي دعوة منبثقة من كونه محدثاً لا لغوياً . وقد أخذ كتابه صدى واسعاً لدى المحدثين، إذ يقول:- "إني رأيت النحويين قد وصفوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته عن التغيير ، فبلغوا من ذلك العناية التي أموا إليها وانتهوا الى المطلوب الذي ابتغوا ، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها ، فتوعرت مسالكها ووهنت معانيها وانحطت عن رتبة الإقناع حجتها " [٣] ، فهي دعوة الى إلغاء العامل وما نجم عنه .

وعلى الرغم من أن القدامى رأوا التيسير من خلال الشرح والتعليق والحواشي ولم ينظروا الى فكرة ابن مضاء ، فإن المحدثين قد اعتمدوا عليها في جملة بحوثهم التيسيرية .

---

[١] ينظر الاقتراح : ٢٠٨ .

[٢] ينظر اللسانيات واللغة العربية : ٤٥ .

[٣] الرد على النحاة : ٨٠ .

مع ملاحظة أنهم لم يجدوا بديلاً عن العامل المحذوف . وسأعرض لبعض هذه الآراء على سبيل المثال :-

١- دعوة عبد المتعال الصعيدي :-

رأى ضرورة إلغاء العامل ، فالإعراب عنده : تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر وجزم ، وهذا لا يلزم عاملاً يقتضيه فالإلغاء يغني عن التكلف في بعض المواضيع التي جاء فيها الإعراب من غير عامل [١] .

٢- دعوة عبد الرحمن محمد أيوب :-

إن العامل أوجد التقدير الذي يؤدي دوراً كبيراً في النحو العربي ، إذ كثيراً ما يلجأ إليه النحاة لتصحيح رأي قالوا به ، والتقدير من وجهة نظر الباحث أمر غير واقعي، فعندما يقول النحاة إن المصدر المؤول مفعول به منصوب بفتحة مقدرة فإنهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة ، منصوبة بفتحة غير موجودة . وعليه رفض نظرية التقدير لعدم واقعيتها عنده ، ويرى أن ما دعا النحاة للتقدير هو أمر دلالي لا لغوي[٢] .

٣- دعوة إبراهيم مصطفى :-

يعد من أوائل الداعين الى إلغاء نظرية العامل من المحدثين ، من دون أن يعتمد في ذلك على آراء علماء اللغة ، إذ دعا الى ربط الإعراب بالمعنى [٣] .

٤- دعوة مهدي المخزومي :-

يرى أن تيسير العربية لا يكون إلا بالعودة الى النحو الكوفي الذي يبتعد فيه عن التمنطق البصري في المسائل النحوية وظواهر العربية [٤] .

---

[١] ينظر النحو الجديد : ١٢٢ .

[٢] ينظر دراسات نقدية في النحو العربي : ٥٢ .

[٣] ينظر أحياء النحو :١٩٥،١٩٤وغيرها.

[٤] ينظر رأي في إسناد الفعل : ١٢٩ ، ودعوة جادة في إصلاح النحو العربي : ٢٩ .

٥- دعوة أحمد عبد الستار الجواري :-

يدعو الى دراسة النحو من خلال الربط بينه وبين المعنى [١] ، فضلاً عن دراسة الجمل[٢] ، والعودة الى القرآن الكريم لأنه المفتاح الذي ينفتح به كثير من مغاليق النحو[٣] .

وفي خلاصة القول : تطل ظاهرة الإعراب ظاهرة أصيلة في النحو العربي ولا غنى عنها ، وعلى الرغم من الإدراك بحاجة المكتبة العربية الى كتاب يعالج الأسس الكلية، وبجمع الجزيئات المتناثرة ، ونتخلص من التفريعات غير الضرورية ، فإننا نجد في كتب عدد من باحثينا إشباعاً لتلك الحاجة ولا سيما من جمع في كتابه التطبيق مع النظرية المصاغة ، ويبقى لكل مجتهد نصيب من هذه اللغة التي أثبتت حيويتها وانفتاحها على مختلف الثقافات والنظريات اللغوية واللسانية الحديثة ليتجاوز بذلك إلا خلال بالمنهجية التي عصفت بالدراسة النحوية أحياناً .

المصادر والمراجع :-

- أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، عبد القادر عبد الرحمن السعدي ، دار إحياء التراث الإسلامي ، العراق ، ط١، ١٩٨٦.
- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، القاهرة ، ١٩٣٧ .
- آراء في العربية ، عامر رشيد السامرائي ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد .
- الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ، مكتبة نهضة مصر .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: أحمد محمد قاسم، القاهرة ، ط١ .
- الخصائص ، أبن جني ، تحقيق ، محمد علي النجار ، القاهرة ، ١٩٥٦ .
- دراسات نقدية في النحو العربي ، عبد الرحمن محمد أيوب ، مؤسسة الصباح، الكويت .
- دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء ، بتول قاسم ناصر ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ط١ ، ١٩٩٩ .
- الرد على النحاة ، أبن مضاء القرطبي ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار الفكر العربي، ط١ ، ١٩٤٧ .
- شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيش ، القاهرة ، ١٩٣٠ .
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، محمد حماسة عبد اللطيف، الكويت، ١٩٨٣ .

---

[١] ينظر نحو المعاني : ١١ – ١٣ .

[٢] ينظر نحو الفعل : ٩ – ١٦ .

[٣] ينظر نحو القرآن : ٦ وما بعدها .

- فقه اللغة المقارن، إبراهيم السامرائي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٨.
- في اللغة ودراستها ، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- الكتاب ، سيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ .
- اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية ، عبد القادر الفاسي الفهري ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد .
- اللغات السامية ، تيودور نولدكه ، ترجمة : رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية ، مصر .
- اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة ، حسن عون ، ط١ ، ١٩٥٢ .
- مستويات العربية المعاصرة في مصر ، السعيد محمد بدوي ، دار المعارف ، مصر، ١٩٧٣ .
- المقتضب، أبو العباس المبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٦ .
- مقدمة في النحو ، خلف بن حيان الأحمر ، تحقيق : عز الدين الشوفي ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، ١٩٦١ .
- من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .
- النحو الجديد .
- النحو الجديد ، عبد المتعال الصعيدي ،مصر.
- نحو الفعل ، أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٤ .
- نحو القرآن ، أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٤ .
- نحو المعاني ، أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧.
- نحو وعي لغوي ، مازن المبارك ، ١٩٧٠ .

البحوث :-

- دعوة جادة في إصلاح العربية ، مهدي المخزومي ، مجـ المعلم الجديد ، ج١ ، ١٩٥٤ .
- رأي في إسناد الفعل ، مهدي المخزومي ، مجـ المعلم الجديد ، ج٢ ، ١٩٥٤ .
- المسائل الصوتية والصرفية والنحوية واللغوية لدى أبن خالويه في كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، أحمد فليح ، مجـ جرش للبحوث والدراسات، م٤، ع١ ، ٩٩٩ .
- مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية الحديثة ، حمزة بن قبلان ، مجـ مجمع اللغة العربية الأردني ، ع ٥٣ ، ١٩٩٧ .
- نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه ، جيرارد تزوبو ، مجـ مجمع اللغة العربية الأردني ، ٧٩ .